عن جميع ما عداه او عن بعض ما عداه اذ لا يمكن ان يكون الشي متصورا مع عدم امتيازه
او عن بعضه واما الامتياز عن الكل فلا يجب ولا شك انه كما يكون تصور الشي بالكنه كسبيا محتاجا الى
معرف كذلك تصوره بوجه ما سواء كان مع امتيازه عن جميع ما عداه او عن بعضه فيكون كسبيا فتصوره
بوجه اعم او اخص اذا كان كسبيا لا يكتسب الا بالاعم او الاخص فيما يحصل من التعريف في الجملة قال
او امتيازه عن جميع ما عداه اقول قد عرفت ان ذلك غير واجب الا ان المتاخرين لما راوا ان التصور
الذي يستلزمه المتصور عن بعض ما عداه غير العضا نام لم يلتفتوا اليه وشرطوا المساواة بين
المعرف والمعرف واخرجوا الاعم والاخص عن صلاحية التعريف بهما واما المباين فلما كان ابعد من الاعم
والاخص كان اولى بان لا يفيد تميزا تاما مع ان الظاهر انه لا يفيد تميزا اصلا وان احتمل احتمالا بعيدا
ان يكون مميزا في الجملة وابعد منه افادته تميزا تاما بان يكون بين المتباينين خصوصية تقتضي الانتقال
من احدهما الى الاخر قال ولا بالاخص لكونه اخفى لانه اقل وجودا في العقل فان وجود الخاص في
العقل مستلزم لوجود العام اقول هذا مبني على ان يكون ذاتيا للخاص ويكون الخاص معقولا بالكنه
واما اذا لم يكن ذاتيا او كان ذاتيا ولم يكن الخاص معقولا بالكنه لم يلزم من وجوده في العقل وجود
العام فيه قال وشروط تحقق الخاص اقول هذا بحسب الوجود الخارجي مسلم فانه كلما تحقق
الخاص في الخارج تحقق العام فيه واما بحسب الوجود الذهني فلا اذ جاز ان يعقل الخاص ولا يعقل العام
كما مر انفا قال فانه اذا صدق قولنا كل ما صدق عليه المعرف صدق عليه المعرف وكل ما لم يصدق عليه
المعرف لم يصدق عليه المعرف اقول وذلك لان الموجبة الكلية الثانية عكس نقيض الموجبة الكلية الاولى
على طريق القدماء قال وبالعكس اقول وذلك لان الاولى عكس نقيض الثانية على طريقهم وكل واحدة
منهما مستلزم للاخرى وفايدة قوله وبالعكس اثبات اللزوم من الطرف الاخر ليثبت الملازمة التي عبارة
ادعاها بقوله وهو ملازمه للكلية الثانية قال وهو لاشتماله على الذاتيات مانع عن دخول الاغيار
فيه اقول وذلك لان الذاتي لكل شي مختص به ومميز عن جميع ما عداه فيكون الحد التام بواسطة اشتماله
على الذاتي المميز مانعا عن دخول اغيار المحدود فيه وكذا الحد الناقص يذكر فيه الذاتي المميز فيكون

مانعا

٢٨

مانعا عن دخول الاغيار فيه والمقصود بيان المناسبة بين المعنى الاصطلاحي والمعنى اللغوي فلا يرد
ان الرسم ايضا فيه منع عن دخول الاغيار فينبغي ان يسمى حدا واعلم ان ارباب الوجه والاصول
استعملوا الحد بمعنى المعرف وكثيرا ما يقع الغلط بسبب الغفلة عن احد الاصطلاحين واعلم ايضا
ان الحقايق الموجودة يتعذر الاطلاع على ذاتياتها والتمييز بينها وبين عرضياتها تعذرا تاما واصلا الى
حد التعذر فان الجنس يشتبه بالعرض العام والفصل بالخاصة فلذلك ترى رسم الوجود مستصعب
عند ملاحظة اشارة واما المفهومات اللغوية والاصطلاحية فامرها سهل فان اللفظ اذا وضع في اللغة او
الاصطلاح لمفهوم مركب فما كان داخلا فيه كان ذاتيا له وما كان خارجا عنه كان عرضيا له فتحديد المفهومات
في غاية السهولة وحدودها ورسومها تسمى حدودا ورسوما بحسب الاسم وتحديد الحقايق في غاية الصعوبة
وحدودها ورسومها تسمى بحسب الحقيقة قال لان الغرض من التعريف اما التميز او الاطلاع على الذاتيات
اقول المقصود من التعريف اما تميز المعرف عما عداه والعرض العام لا مدخل له في التميز فلا يصلح معرفا
ولا جزء معرف لهذا الغرض واما الاطلاع على ما هو داخل في ماهيته اي ما هو ذاتي له سواء كان جميع الذاتيات
او بعضها والعرض العام لا مدخل له في معرفة الشي بما هو داخل فيه فلا يصلح معرفا ولا جزء معرف لهذا الغرض
الاخر فسقط العرض العام عن الاعتبار في باب التعريفات وانما ذكر في باب الكليات لاستيفاء اقسام
الكلي واما الجنس فهو وان لم يكن له مدخل في التميز لكن له مدخل في الاطلاع على الماهية بما هو داخل لها
فلذلك اعتبر مع الفصل والخاصة وههنا بحث وهو ان تميز الشي قد يكون عن جميع ما عداه وقد يكون
عن بعضه والعرض العام قد يفيد التميز الثاني فينبغي ان يعتبر في التعريفات فان قلت المعتبر هو التميز
الاول بنا على اشتراط المساواة قلت قد عرفت الكلام عليه ولئن سلمنا الاشتراط على ان اللازم ح ان لا يكون
العرض العام معرفا لا ان لا يكون جزءا من المعرف وايضا قد يكون الاطلاع على الشي بما هو عرض له مطلوبا
وان كان هذا الاطلاع عليه دون الاطلاع عليه بما هو ذاتي له فان تصور الشي قد يكون بوجوه متفاوتة
بعضها اكمل من بعض فالصواب ان المركب من العرض العام والخاصة رسم ناقص لكنه اقوى من
الخاصة وحدها وان المركب منه ومن الفصل حد ناقص لكنه اكمل من الفصل وحده وكذلك المركب من

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)